مؤتمر نزع السلاح

CD/1467

16 July 1997
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ وموجهة إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح من البعثة الدائمة لبلجيكا لدى مؤتمر نزع السلاح، تحيل فيها الوثيقة الختامية لمؤتمر بروكسل الدولي المعني بفرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد

تهدي البعثة الدائمة لبلجيكا لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف تحياتها لأمانة مؤتمر نزع السلاح ويشرفها أن تحيل إليها فيما يلي الوثيقة الختامية لمؤتمر بروكسل الدولي المعني بفرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد.

وتتضمن هذه الوثيقة الإعلان الختامي للمؤتمر فضلا عن العرض الذي قدمه معالي وزير خارجية مملكة بلجيكا السيد إيريك ديريك بشأنه . ويرد في مرفق الرسالة أيضا التقرير الذي قدمه السفير أندري ميرنييه، الأمين العام للمؤتمر، إلى معالي الوزير إيريك ديريك بعد اليومين الأولين للمؤتمر.

وتطلب البعثة الدائمة لبلجيكا إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح أن تتفضل باتخاذ الترتيبات اللازمة من أجل توزيع هذه الوثائق بوصفها وثائق رسمية لمؤتمر نزع السلاح في جنيف.

إعلان لمؤتمر بروكسل المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد

اجتمعت الدول المذكورة أدناه في بروكسل من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ للبحث عن حل دائم للأزمة الانسانية الملحة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهي مقتنعة بأن من اللازم أن يشمل هذا الحل الاتفاق بسرعة على فرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وتذكّر بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٥/٥١ ق الذي أيدته ١٥٦ دولة يحث على السعي بهمة إلى إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا يحظر فعليا استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وبناء على ذلك، فإنها تؤكد ضرورة أن تشمل العناصر الأساسية لهذا الاتفاق ما يلي:

- الحظر التام لاستخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد

- تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد سواء كان مصدرها المخزونات أو عمليات إزالة الألغام

- التعاون والمساعدة الدوليان في مجال إزالة الألغام في البلدان المتضررة

إن الدول المذكورة أدناه،

إذ تشجعها أعمال مؤتمر بروكسل،

وإذ تشجعها أيضا المبادرات والتدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد،

وإذ يشجعها الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة ومحافل أخرى لهذا الموضوع،

وإذ يشجعها، أخيرا، الدعم الفعال الذي تقدمه لجنة الصليب الأحمر الدولية والعديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية،

ترحب بمبادرة حكومة النرويج إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في أوسلو في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ للتفاوض بشأن هذا الاتفاق،

تثني فضلا عن ذلك على العمل الهام الذي أنجزته حكومة النمسا فيما يخص نص مشروع اتفاق يتضمن العناصر الأساسية المحددة أعلاه، وتقرر إحالته إلى مؤتمر أوسلو الدبلوماسي كي ينظر فيه مع كافة الاقتراحات ذات الصلة الأخرى التي قد تقدَّم فيه،

تحدد لنفسها كهدف اختتام المفاوضات والتوقيع على اتفاق الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد قبل نهاية عام ١٩٩٧ في أوتاوا؛

تدعو كافة الدول الأخرى إلى التعاون معها في مجهودها الرامي إلى إبرام هذا الاتفاق.

المرفق ١

عرض معالي وزير خارجية مملكة بلجيكا، السيد إيريك ديريك

أصحاب السعادة
السيدات والسادة رؤساء الوفود،
السيدات والسادة أعضاء الوفود،

إننا الآن على وشك اختتام أعمال مؤتمر بروكسل الذي اعتزم أن يتوّج مناقشاته بإعلان سياسي كان نصه، الذي وزّع قبل المؤتمر بوقت طويل، معروفا للجميع.

ويسعدني أن أعلن أن ٩٧ بلدا أيدت اليوم هذا الاعلان وبذلك دعمت أهداف عملية أوتاوا، مبرهنة على رغبتها في إبرام معاهدة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ولن أقوم بواجبي كرئيس إذا لم أؤكد في هذه اللحظة الحاسمة من مؤتمر بروكسل ما أعرب عنه عدد كبير من الوفود مراراً من اهتمام بالغ بمساعدة الضحايا. وإنني، كرئيس هذا المؤتمر ووزير خارجية بلجيكا، أعتبر ذلك عنصرا أساسيا لعملية أوتاوا.

لقد اعتُمد إعلان مؤتمر بروكسل.

وسيُنشر هذا الاعلان مع نص العرض الذي قدمته لتوي بشأنه وقائمة البلدان التي أيدته.

ومن جهة أخرى سيُرسل إليكم هذا الاعلان والعرض المتعلق به وقائمة البلدان التي أيدته بالطرق الدبلوماسية المألوفة.

المرفق ٢

قائمة البلدان التي أيدت الاعلان السياسي لمؤتمر بروكسل الدولي المعني بفرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد

حتى ٢٧ حزيران/يونيه الساعة ٩/٣٠

١- اثيوبيا
٢- الأردن
٣- اسبانيا
٤- إكوادور
٥- المانيا
٦- انتيغوا وبربودا (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٧- أنغولا
٨- أوروغواي
٩- ايرلندا
١٠- إيطاليا
١١- بابوا غينيا الجديدة
١٢- باراغواي
١٣- البرازيل
١٤- بربادوس (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
١٥- البرتغال
١٦- بلجيكا
١٧- بليز (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
١٨- بنما
١٩- بنن
٢٠- بوتسوانا
٢١- بوركينا فاصو
٢٢- البوسنة والهرسك
٢٣- بوليفيا
٢٤- بيرو
٢٥- تركمانستان
٢٦- ترينيداد وتوباغو
٢٧- تشاد
٢٨- توغو
٢٩- جامايكا (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٣٠- جزر البهاما (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)

٣١- الجمهورية التشيكية
٣٢- جمهورية تنزانيا المتحدة
٣٣- الجمهورية الدومينيكية (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٣٤- جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٣٥- جمهورية مولدوفا
٣٦- جنوب افريقيا
٣٧- الدانمرك
٣٨- الرأس الأخضر
٣٩- رواندا
٤٠- زامبيا
٤١- زمبابوي
٤٢- سانت فينسنت وجزر غرينادين (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٤٣- سان مارينو
٤٤- سانت كيتس ونيفيس (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٤٥- سانت لوسيا (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٤٦- السلفادور
٤٧- سلوفاكيا
٤٨- سلوفينيا
٤٩- السنغال
٥٠- سوازيلند
٥١- السودان
٥٢- سورينام (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٥٣- السويد
٥٤- سويسرا
٥٥- سيشيل
٥٦- غابون
٥٧- غانا
٥٨- غرينادا (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٥٩- غواتيمالا
٦٠- غيانا (السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي)
٦١- غينيا
٦٢- فرنسا
٦٣- الفلبين
٦٤- فنزويلا
٦٥- فيجي
٦٦- قطر
٦٧- الكاميرون
٦٨- الكرسي الرسولي

٦٩- كرواتيا
٧٠- كمبوديا
٧١- كندا
٧٢- كوت ديفوار
٧٣- كوستاريكا
٧٤- كولومبيا
٧٥- الكونغو
٧٦- ليختنشتاين
٧٧- لكسمبرغ
٧٨- ليسوتو
٧٩- مالطة
٨٠- مالي
٨١- ماليزيا
٨٢- المكسيك
٨٣- ملاوي
٨٤- بريطانيا العظمى
٨٥- موريتانيا
٨٦- موزامبيق
٨٧- موناكو
٨٨- ناميبيا
٨٩- النرويج
٩٠- النمسا
٩١- نيكاراغوا
٩٢- نيوزيلندا
٩٣- هايتي
٩٤- هندوراس
٩٥- هنغاريا
٩٦- هولندا
٩٧- اليمن

المرفق ٣

مؤتمر بروكسل الدولي المعني بفرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد

(٢٤ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

تقرير السفير ميرنييه عن نتائج أعمال الجزء الأول من المؤتمر

معالي الوزير،
السيدات والسادة أعضاء الوفود

يشرفني في نهاية الجزء الأول من مؤتمر بروكسل الدولي المعني بفرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد أن أقدّم إليكم تقريرا عن أعمال اليومين الأخيرين.

إن مؤتمر بروكسل الدولي الذي شاركت فيه أكثر من ١٥٠ دولة يبرهن، إن لزم الأمر، على حيوية عملية أوتاوا وقوة جاذبيتها. ويبدو في هذه المرحلة من تطورها أننا مستعدون للانتقال من المرحلة السياسية إلى المرحلة التفاوضية.

ومؤتمر بروكسل يمثل خطوة هامة نحو المؤتمر الدبلوماسي الذي سيبدأ في أوسلو في الأول من شهر أيلول/سبتمبر المقبل. ويسعدنا جدا أن نخبركم بأن ٧٩ بلدا أعربت بالفعل هذا الصباح عن تأييدها لإعلان بروكسل ونود أن نشكر جميع هذه البلدان على قيامها بذلك. واسمحوا لي أن أؤكد أننا سعيدون بهذه النتيجة الرائعة لأننا كنا قد اعتبرنا تأييد ٤٥ بلداً دليل على الثقة.

وقد شكّلت مناقشاتنا خلال اليومين السابقين وكذلك مشروع المعاهدة الذي أعدته النمسا واعترف الجميع بجودته نقطة انطلاق قيّمة جدا لمؤتمر أوسلو الدبلوماسي.

بيد أن الهدف من اجتماعنا هنا في بروكسل لم يكن الخوض في عملية صياغة حقيقية، وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن عددا من البلدان احتفظت بكل من تعليقاتها واقتراحاتها الصياغية المفصلة لمؤتمر أوسلو.

ومع ذلك سأحاول أن ألخص النقاط الرئيسية التي أثيرت خلال اليومين السابقين. إنني كما ذكرت البارحة، لا أزعم أن هذا الملخص شامل. وستفهمون أيضا أنني لا أستطيع الاشارة إلى وجهة نظر وطنية بعينها. لهذا لن أذكر اسم أي بلد ولن أستشهد بأقوال أي وفد.

وهناك مسألة أساسية جدا تتصل بطبيعة معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد المقبلة وصلتها بصكوك القانون الدولي الأخرى. وكما ذكرت عدة وفود، هل ينبغي لنا اعتبار المعاهدة عملا إنسانيا أم صكا من صكوك نزع السلاح؟

لقد كان الجزء الأول من مناقشاتنا، معالي الوزير، يتعلق بالالتزامات العامة لمعاهدتنا. واعترف كل واحد بأن هذه الالتزامات موضحة جداً في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الصلة ٤٥/٥٠ ق. ولم يطعن أي وفد من الوفود التي أعربت عن رأيها بشأن هذا الموضوع في الضرورة القصوى لتضمين المعاهدة مسألة حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وانتاجها وتخزينها والاتجار بها. ولا يتوقع في هذا المجال أي استثناء ما عدا ربما الألغام المخصصة للأغراض التعليمية. وأثيرت عندئذ مسألة كمية الألغام التي سيُسمح لكل دولة بحيازتها لتدريب جيشها. ويبدو أن هناك اتفاقاً ممكنا للآراء على التمييز بين العدد حسب نوع الألغام وعدد الألغام في حد ذاته، علما بأن من اللازم أن يكون بإمكان مزيلي الألغام الحصول على أقصى عدد من أنواع الألغام التي قد تختلف خصائصها التقنية اختلافا كبيرا. وفي نفس السياق يبدو من الممكن الاتفاق على استثناء من الحظر على تجارة الألغام بما أن من اللازم في حالات كثيرة شراء عدد محدود من الألغام الجديدة من الخارج لأغراض تدريب مزيلي الألغام أيضاً. ولذلك لم يطعن في صلب المعاهدة خلال المناقشة المكرسة للالتزامات العامة.

ونظر مؤتمر بروكسل بعد ذلك في التعاريف والاستثناءات. وفيما يخص التعاريف تذكر المؤتمر أن البروتوكول الثاني بشأن اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية يوفّر عدة تعاريف وأن هناك فضلا عن ذلك اقتباسات منها في مشروع نص النمسا.

بيد أن هناك عدة وفود أشارت إلى أنه لا يمكن نقل هذه التعاريف كما هي وأن الطابع الجذري للمعاهدة التي تعتزم عملية أوتاوا وضعها يحتم تكييف التعاريف الواردة في البروتوكول الثاني. وفضلاً عن ذلك لاحظت بعض الوفود أن تعريف اللغم الأرضي المضاد للأفراد نفسه لم يقتبس بكامله وأن لهذا التعديل عواقب ينبغي تقييمها ودراستها خلال مؤتمر أوسلو.

وهناك مشكلة أخرى من مشاكل التعريف استقطبت اهتمام الوفود لمدة طويلة وهي مشكلة حقول الألغام والمناطق الملغومة. وسأعود إليها إن سمحتم عند تطرقي إلى مشكلة تدمير الألغام في هذا الإطار.

وتناول المؤتمر أيضا مشكلة الاستثناءات. وواضح أنه ينبغي النص على بعض الاستثناءات. إنكم تعرفون بالفعل اثنين منها بما أن من الممكن فيما يبدو النص بدون أية مشكلة كبيرة على استثناء من حظر تخزين الألغام واستثناء من حظر الاتجار بالألغام للسماح لمزيلي الألغام بالحصول على عدد من الألغام وعلى أنواع الألغام اللازمة لتدريبهم.

وهناك استثناءات أخرى تتعلق بصلب المعاهدة نفسه لا يمكن إدراجها في النص بدون تشويه عملية أوتاوا تشويها عميقا. وواضح أنه لا يمكن أن يكون استخدام الألغام وإنتاجها موضع استثناء. ويصدق نفس الشيء على تخزين الألغام والاتجار بها ما عدا في الحالة التي ذكرتها الآن.

وبحثنا بعد ذلك مسألة تدمير المخزونات؛ واعترفت الوفود إلى حد بعيد بأن الأمر يتعلق بنتيجة منطقية ضرورية ورمزية في آن واحد لحظر تخزين الألغام المضادة للأفراد.

غير أنه ينبغي التفاوض بشأن المهل الممنوحة لهذا التدمير لأن من الواضح أن تدمير المخزونات يثير مشاكل مالية ومشاكل بيئية لا يمكن التغاضي عنها.

وحجم هذه المشاكل يولّد حتما قيودا، تختلف باختلاف البلدان، في تحديد المهل اللازمة للوفاء هذا الالتزام. وقد استمع المؤتمر لعدة وفود تمثل بلدانا شرعت بالفعل في هذه العملية. ويبدو أن التعاون الدولي أو على الأقل الاقليمي من أجل تدمير الألغام الموجودة في المخازن في أفضل ظروف ممكنة جانب أساسي لحل هذه المسألة.

وهنا أيضا يمكن السماح بمرور الألغام المضادة للأفراد عبر الحدود لأغراض تدميرها من غير أن يعتبر ذلك استثناءً حقيقياً. ولا يتعلق الأمر هنا بتجارة أو نقل حقيقيين للألغام المضادة للأفراد بالمعنى المقصود في تعريف النقل الوارد في البروتوكول الثاني. وينبغي دراسة هذا الاحتمال قبل أخذه في الاعتبار في المعاهدة.

وهناك جانب آخر لتدمير الألغام المضادة للأفراد طلبتم منا أن ندرسه، وهو الجانب المتعلق بالألغام المزروعة في الأرض. وقد اعترف المؤتمر بأن الأمر هنا يتعلق بواحدة من أصعب المشاكل التي سيتعين على معاهدة أوتاوا أن تحلها. وحتى وإن كان الفرق بين المناطق الملغومة وحقول الألغام الذي اقترحه البروتوكول الثاني المنقح له دلالة قيمة فإن من اللازم التعمق فيه وتوضيحه. وقد أشارت بعض الوفود أيضا إلى ضرورة النظر في النسبة بين تكلفة معالجة الألغام في موقع زرعها وضرورتها. والتكلفة التي ينبغي النظر فيها ليست مالية فقط وإن كان الطابع المحدود للموارد المتوفرة يحتم الاختيار: ينبغي إذن أن تأخذ التكلفة في الاعتبار المخاطر التي يتعرض لها مزيلو الألغام مقارنة بالفوائد المتوقعة من إزالة الألغام.

بيد أن هناك اتفاقاً واسع النطاق للآراء على ضرورة التمييز، في الميدان وفي النص، بين حقول الألغام المزروعة المسيجة الموجودة التي تراقبها جيوش نظامية والمناطق الملغومة التي يشتبه في وجود ألغام فيها. غير أن هذا التمييز صعب جدا أحيانا من الناحية العملية. لهذا يجب علينا أن نكون مستعدين للاعتراف بأن بعض الحالات تشكل "منطقة رمادية".

وفيما يخص هذا الموضوع من الواضح أيضا، معالي الوزير، أنه سيتعين تدمير كافة الألغام المزالة من حقول الألغام أو المناطق الملغومة بأسرع ما يمكن إذا لم يكن قد تم تدميرها في حقل الألغام نفسه.

ومن الواضح أن تدمير الألغام المزروعة بالفعل موضوع أصعب من موضوع تدمير الألغام المخزنة. ولذلك سيشكل موضوعا هاما للمفاوضات خلال مؤتمر أوسلو.

أما الموضوع الثاني الذي ناقشته الوفود فهو موضوع التعاون والمساعدة الدوليين. وقد أشير إلى ذلك في إعلان مؤتمر بروكسل بوصفه جانباً أساسيا هاما للحظر العالمي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأُقر بأن حظر استخدام وإنتاج الألغام المقرون بتدمير المخزونات يمكن أن يضمن مستقبلا أفضل لكن قوى أوتاوا تهدف أيضا إلى حل مشكلة آثار تراث الماضي. ولتحقيق ذلك اعترف بأن التعاون الدولي ليس أساسيا فحسب بل لا غنى عنه أيضا. وينبغي أن يكون هذا التعاون متعدد الجوانب: ويتعين أن يكون تبادل التكنولوجيات وأفرقة إزالة الألغام جزءا منه لكنه لن يكفي. وقد شاطرت مختلف الوفود المؤتمر تجربتها الاقليمية أو الوطنية. وأتذكر على سبيل المثال التجربة التي عرضتها بلدان أمريكا الوسطى. ويمكن أن يتخذ التعاون الدولي أيضا شكل جهود مشتركة لتدمير مخزونات الألغام أو تبادل البيانات الجغرافية بشأن الحقول المزروعة بالألغام سابقا.

وشدّدت وفود كثيرة أيضا على ضرورة وصعوبة إيجاد الموارد المالية اللازمة. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يشجع أعضاءه على القيام بالمزيد وأن ينسق جهوده.

وقد أُعرب عن هذا الشاغل أيضا في مشروع النص الذي وجّه أعمالنا. غير أنه يبدو هنا أيضا أنه ما زال هناك عمل كبير ينبغي القيام به لأن أخذ هذا التراث المشؤوم المتمثل في الألغام المضادة للأفراد في الاعتبار سيتطلب من الجميع تضحيات هامة. وينبغي أن تشكل مساعدة الضحايا جزءا لا يتجزأ منها. وقد استطعنا، ليس فقط بفضل تبادل الآراء بل وكذلك بواسطة عرض أشرطة الفيديو وزيارة المعرض الهام جدا لمتحف الجيش، أن نقيّم حجم المأساة وصعوبة بل وضرورة إيجاد حلول انسانية وفعالة في آن واحد لها.

وتناولت المناقشة أيضا تدابير بناء الثقة وبصورة أعم تطبيق المعاهدة. وأكدت عدة وفود ضرورة أن تقودنا الشواغل الانسانية في المقام الأول. ورأت وفود أخرى أنه حتى وإن كان البعد الانساني هو الغالب فإنه لا يمكن محو الجوانب المتصلة بنزع السلاح. ويمكن أن يكون لذلك آثار هامة فيما يخص تدابير بناء الثقة وتحقيق الشفافية.

وينص نص النمسا على أن تتبادل بين الدول الأطراف المعلومات بشأن ما اتخذته كل منها من تدابير تطبيقا للمعاهدة. واعتُرف على نطاق واسع بفائدة هذا التبادل. ويقترح المشروع ذاته أيضا تقديم بيانات رقمية. كم لدينا من الألغام المضادة للأفراد؟ ما هو نوعها؟ ما هو التقدم المحرز في تنفيذ برامج التدمير؟ ومن الواضح أن نشر مثل هذه البيانات سيسهم في بناء الثقة بين الدول الأطراف.

لكن البعض يريد تجاوز ذلك ويود، طبقا لروح معاهدات نزع السلاح، أن يوضع نظام أكمل يسمح بمراقبة تطبيق معاهدة أوتاوا مراقبة فعالة.

وبالتالي قد يكون هناك اختلاف في الآراء في هذا المجال، غير أنه ينبغي لنا أن نحدد الأهمية التي نعلقها على مسألة نزع السلاح في المعاهدة المقبلة.

وقد اختتمنا الاجتماع، معالي الوزير، بعرض عن مؤتمر أوسلو قدمه وفد النرويج الذي أوضح لنا المستقبل القريب لعملية أوتاوا. وجميع التعليقات المقدمة خلال هذين اليومين الأخيرين قُدمت في الواقع من هذا المنظور وكانت بالتالي مفيدة جدا.

وسيشكل اعتماد إعلان بروكسل غداً جانباً هاماً من العملية. وهو في الواقع يذكّر بالنقاط الرئيسية للمعاهدة ويحدد موعد توقيعها، ويحيل المشروع الذي أعدته النمسا إلى مؤتمر أوسلو. وبذلك نكون قد حددنا في هذا الاعلان أهداف المفاوضة وأساس أعمالها وموعد انتهائها.

وإنني أوجه نداءً كي يؤيد عدد كبير منا هذا الاعلان الذي يمثل مفتاحا حقيقيا للمفاوضة النهائية.

وبهذا أختتم، معالي الوزير، تقريري عن اليومين الأولين لمؤتمر بروكسل. ويسعدني أن أعطيكم الكلمة.

- - - - -